

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن فصل بعض صاع يلزمه فطرة من يمونه .

قوله وإن فصل بعض صاع فهل يلزمه إخراجہ ؟ على روايتين .

وأطلقهما في الهداية و المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب و الخلاصة و الكافي و الهادي و المغني و التلخيص و البلغة و الشرح و شرح ابن منجا و شرح المجد و الفروع وقال : الترجيح مختلف .

إحداهما : يلزمه إخراجہ كبعض نفقة القريب وهذا المذهب صحه في التصحيح و النظم و ابن رجب في قواعده و فرق بينه وبين الكفارة .

قال في الرعايتين و الحاويين و الفائق : أخرجه على أصح الروايتين واختاره ابن عبدوس في تذكرته و جزم به في الإفادات و المنور و المنتخب وغيرهم و قدمه في المحرر .
والرواية الثانية : لا يلزمه إخراجہ كالکفارة جزم به في الإرشاد و ابن عقيل في التذكرة وقال في الفصول : هذا الصحيح من المذهب وهو ظاهر الوجيز و المبهج و العمدة و قدمه ابن تميم و ابن رزين في شرحه و إدراك الغاية و تجريد العناية .

فعلى المذهب : يخرج ذلك البعض و يجب الإتمام على من تلزمه فطرته .

وعلى الثانية : يصبر البعض كالمعدوم و يتحمل ذلك الغير جميعها .

تنبيه : شمل قوله ويلزمه فطرة من يمونه من المسلمين الزوجة ولو كانت أمة وهو صحيح وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : لا يلزمه فطرة زوجته الأمة .

وتقدم إذا كان للكافر عبد مسلم أو أقارب مسلمون وأوجبنا عليه النفقة : .

هل تجب عليه الفطرة لهم أم لا ؟ في أول الباب و تقدم إذا ملك العبد عبدا : هل تجب

عليه فطرته ؟ في أول كتاب الزكاة